الحياة الحزبية في مصر و أثرها في الواقع السياسي (١٩٨٦_١٩٨٩)

الباحث علاء مشرف سليمان أ.م.د. معاذ هلال جاسم
جامعة الأنبار – كلية الآداب

المستخلص

كانت الحياة الحزبية في مصر خلال المرحلة (١٩٨٦_١٩٨٩) تعيش حالة من التطور سيما في اساليب المعارضة الديمقراطية، وشهدت الحياة الحزبية ظهور الاسلام السياسي على الساحة السياسية المصرية بعدما كانت مراقبة من قبل اجهزة الامن لكون الشبهات تشوب بعض الجماعات الاسلامية المتطرفة "التي انشقت عن الاخوان المسلمين" مرتبطة سريا بالاخوان المسلمين هذا من جانب ومن جان اخر كان الاحزاب الرئيسية تمارس الضغط من اجل تداول السلطة والحكم واتاحة المزيد من الحرية السياسية والديمقراطية التي كانت مقيدة بسبب القوانين التي وضعتها الحكومة المصرية بمساندة الحزب الحاكم الذي يقود الحكم منذ بداية تأسيسه، لذلك كانت الاحزاب القائمة تعارض الحزب الحاكم والطريقة التي يتم فيها ادارة شؤون البلد، ويبدوا ان ايديولوجية بعض الاحزاب قد طرأ عليها تغيير واضح وكبير اذ نلحظ ان هنالك احزاب غيرت ايديولوجيتها الى ايديولوجية مختلفة تماما وقد تكون متنافرة اذ تحولت بعض الاحزاب من اليسار الى اليمين المتطرف ليس ايمانا بمبادئ اليمين ولكن للدخول في الانتخابات البرلمانية العامة والفوز بها كون ان اليمين وبالتحديد ((الاسلاميين)) كان لهم صدى واسع في الشارع السياسي المصر ولهم شعبية كبيرة تخشى منها الحكومة او الحزب الحاكم، في انهم يمكنهم سحب البساط من تحت اقدامهم ويحكموا البلاد اذ فسح المجال والحرية السياسية كما هو معروف ان الاسلاميين لديهم القدرة التي من خلالها حشد جماهير كبيرة بخطاباتهم الدينية البراقة، اما الاحزاب الرئيسة القائمة وان كانت قديمة الا انها لم تستطع مجابهة الاسلام السياسي، لان افكارهم وبرامجهم وخطاباتهم وقيادات الاحزاب نفسها على مرور سنوات ماضية لم تقدم شيء يمكن المراهنة عليه وحتى معارضتهم للحكومات لم تكن بالمستوى المطلوب وذلك لانهم قلة امام الحزب الحاكم فيما يتعلق بالتمثيل السياسي في البرلمان او في القاعدة الشعبية التي يستند عليها الحزب في الانتخابات العامة.

الكلمات المفتاحية: الحياة الحزبية، مصر ، الواقع السياسي.

Party life in Egypt and its impact on the political reality (1986-1989)

Researcher Alaa M. Sulaiman Dr. Muath H. Jasem
University Of Anbar- College of Arts
muath.alheti@uoanbar.edu.iq

Abstract

The partisan life in Egypt during the period (1986-1989) was experiencing a state of development, especially in the methods of the democratic opposition, and the partisan life witnessed the emergence of political Islam on the Egyptian political scene after it was monitored by the security services because of the suspicions that some extremist Islamic groups “that split from the Muslim Brotherhood” "Secretly linked to the Muslim Brotherhood, this on one side and on the other side, the main parties were exerting pressure for the transfer of power and governance and to allow more political freedom and democracy, which was restricted due to the laws established by the Egyptian government with the support of the ruling party that has been leading the government since the beginning of its establishment, so the existing parties were The ruling party is opposed to the way in which the affairs of the country are managed, and it seems that the ideology of some parties has undergone a clear and significant change. We note that there are parties that have changed their ideology to a completely different ideology and may be incompatible as some parties have shifted from the left to the extreme right, not believing in the principles of the right, but To enter and win the general parliamentary elections because the right-wing, and specifically the “Islamists” had a wide resonance in the people Take care of the Egyptian politician and they have great popularity that the government or the ruling party fears, in that they can pull the rug out from under their feet and rule the country by giving way and political freedom as it is known that the Islamists have the ability through which to mobilize large masses with their shining religious speeches. It was old, but it was not able to confront political Islam, because their ideas, programs, speeches, and the leaders of the parties themselves over the past years did not offer anything that could be betted on, and even their opposition to governments was not at the required level, because they are few in front of the ruling party with regard to political representation in Parliament or in the popular base. on which the party is based in the general elections.

Keywords: party life, Egypt, political reality.

المقدمة

شهدت الحياة الحزبية في مصر ابان هذه المرحلة تطور وعي المشاركين في اللعبة السياسية لدرجة اتهام الاحزاب المعارضة الحكومة بعدم العدالة في التعامل مع حقوق المواطنين، كما حدث انقطاع لمعظم السياسات التي حققت اندماج الخصوم في اللعبة السياسية، فلم تتعد لقاءات الرئيس محمد حسني مبارك* وزعماء المعارضة لقاءين فقط، مما ولد احساسا بالتجاهل لمطالب المعارضة وزعمائها بلغ اقصاه في نيسان عام ١٩٨٧، وقد اقترن ذلك التراجع بنبرة حادة في لغة الخطاب السياسي بين احزاب المعارضة وقيادات الحزب الوطني الحاكم،[١] في نيسان عام ١٩٨٧، على واحدة من اوسع نسب التمثيل في تاريخ مصر المعاصر، فإن عملية التحول هذه قد اثرت في توجهات الكثير من المصريين تجاه القضايا الخارجية وفي مقدمتها ما يتعلق بالعالم العربي و الصراع العربي "الاسرائيلي" فحزب العمل* الذي وافق في البداية على اتفاقية كامب ديفيد*مع بعض التحفظات عاد واعلن معارضته الكاملة لها، وحزب الاحرار*، الذي وافق عليها دون تحفظات ما لبث ان اعلن عن سحبه لهذه الموافقة، اما حزب الوفد الجديد، فقد اعلن ان هذه الاتفاقية لم تعد قائمة بسبب المخالفات ((الاسرائيلية)) لها، وبالطبع فإن حزب التجمع*والاخوان المسلمين* والناصريين* والشيوعيين* كانوا معارضين منذ البداية، اما الحزب الوطني الحاكم، استمر بتمسكه بالاتفاقية. [٢]

شارك نواب التحالف الاسلامي لاول مرة في مجلس الشعب وأدوا دورا مهما في استخدام الرقابة البرلمانية، وركز نواب التحالف على القضايا المتعلقة بالتربية و التعليم، ويعد ذلك انعكاسا لمكانة التربية في منهج حركة الاخوان المسلمين، وحرص نواب التحالف، على انتقاد كل المظاهر التي تعد خارجة عن تعاليم الاسلام في النظام التعليمي، كما سعوا الى زيادة نسبة البرامج الدينية في ادوات الاعلام، والاكثار من برامج الحوار الديني لتوعية الشباب. [٣]

انعقد المؤتمر الرابع لحزب العمل في يومي ٢٢-٢٣ كانون الثاني عام ١٩٨٧، وعرضت الخلافات والانتقادات، وانتهت بالتأكيد الكامل للخط الفكري الذي جاء به في تقرير ابراهيم شكري، حدد الخط الهوية الاسلامية و الوطنية لحزب العمل، وحدد الموقف من

القضايا الاقتصادية و الاجتماعية من زاوية الاستقلال الوطني وحماية المستضعفين، وقرر المؤتمر عدَ ما جاء في هذا التقرير جزءا اصيلا من وثائق الحزب. [٤]

كما اوضح ابراهيم شكري* زعيم حزب العمل، ان سبب دعوته لدخول المعارضة في جبهة واحدة او قائمة واحدة التي كانت لابد منها لخوض الانتخابات البرلمانية، في ذلك الوقت، هو اصرار الحكومة على استخدام القوانين الاستثنائية وابرزها قانون الطوارئ*. [٥]

كانت تجربة التحالف الاسلامي "الاخوان المسلمين، حزب العمل، حزب الاحرار" ثرية جدا خلال انتخابات نيسان عام ١٩٨٧، فقد احدثت تحولاً هاماً في الطرفين الاساسين "حزب العمل، والاخوان" في داخل حزب العمل، اذ قاد عادل حسين رئيس تحرير صحيفة الحزب ومعه شباب تيارا اسلاميا نشيطا داخل الحزب واثاروا قدرا كبيرا من الجدل في الساحة السياسية اذ تبنوا اراء اسلامية حادة احيانا وساخنة في غالب الاحيان تتسم بالشدة و المغالاة في الرأي سواء ضد الحاكم او ضد الخصوم السياسيين وحاولوا فتح الباب لاعضاء بعض الجماعات الاسلامية المتشددة لينضموا للحزب،[٦] وبلغ الاسلام السياسي في مصر قمة النجاح عندما فاز في الانتخابات البرلمانية العامة في نيسان ١٩٨٧، مما شكل وجودا رسميا لأول مرة على الساحة المصرية للإخوان المسلمين المحجوبة عن الشرعية،[٧] اذ وقعت تطورات جديدة بين الاخوان وحزب العمل، خلال شهر تموز عام ١٩٨٧، غاب عنها زعيما الطرفين ابراهيم شكر وحامد ابو النصر* المرشد العام للإخوان، وصلت معلومات الي قيادة حزب العمل عن قائمة محددة اعدها نواب الاخوان بقيادة مأمون الهضيبي مستشار الاخوان، بأسماء الذين يقترح توليهم مناصب قيادية داخل حزب العمل، اذ ينضم اربعة من الاخوان الى عضوية اللجنة التنفيذية العليا للحزب، واخر لموقع الامين العام المساعد للحزب، ثم توزيع البقية على الامانات الرئيسة، وارسلت قيادات الحزب مذكرة احتجاج الى ابراهيم شكري بخصوص هذا الموضوع.[٨]

لكن ذلك النجاح الذي حققه الاخوان في الاستيلاء على المناصب القيادية للحزب، كانت على ما يبدو على حساب الاشتراكيين او التيار اليساري داخل حزب العمل، الذين لم ينضموا للتحالف ورفضوا فكرة التحالف جملة وتفصيلا، بسبب انضمام الاخوان له، ورفضوا هينة التوجه الاسلامي على الحزب، وعدوا ذلك خروجا به عن الاسس و المبادئ التي قام عليها الحزب،[٩] وحصول الاخوان على امتيازات داخل الحزب، واغراءات ضخمة في نسبة

رؤوس قوائم الترشيحات اذ تزداد فرص النجاح وتركهم ينفردون بشعار الانتخابات وهو "الاسلام هو الحل" والتي عكست ذكاء ابراهيم شكري وبعد نظره، الذي يعرف مسبقا ان جميع النواب الذين سيفرزهم التحالف هم في النهاية نواب حزب العمل اذ لا شرعية للاخوان المسلمين، وكل المرشحين يحملون اسم حزب العمل. (١٠)

كان رد حزب العمل على المنشقين، انهم اعترضوا على التحالف وتمردوا عليه نتيجة لعدم نجاحهم في الانتخابات بحجة استيلاء مرشحي التيار اسلامي على المراكز المتقدمة في القوائم الانتخابية وهذا صحيح فعلا ولم تشر قيادة الحزب في ردها على هؤلاء المنشقين الى المشاكل الموجودة في الحزب التي ذكرها المنشقون بسبب استمرار التحالف، ومن المشاكل التي واجهت حزب العمل ان هؤلاء المنشقين ارادوا انشاء حزب مستقل خاص لهم، وباسم "حزب مصر الفتاة الجديد". (١١) في ٢٢ ايار عام ١٩٨٨، وقد قدم علي الدين صالح وكيل المؤسسين قائمة المؤسسين (١١٢) عضوا مما اثار مشروع تأسيس حزب مصر الفتاة الجديد، جدلا مهما سواء بين مؤسسي الحزب وحزب العمل، او بين مؤسسي الحزب ولجنة شؤون الاحزاب،(١٢) واصدر المنشقون بقيادة علي الدين صالح وكيل المؤسسين، بيانا اعلن فيه ان الحزب يرمي الى احياء مبادئ مصر الفتاة، واتهم البيان حزب العمل بالانحراف عن هذه المبادئ ومهادنة الحكومة، سيما ان مبادئ الحزب تطبيق الشريعة الاسلامية واحياء القيم و الاخلاق للتصدي لمواجهة الفساد،(١٣) وقد اعترض رئيس حزب العمل ابراهيم شكري وقدم اعتراضه في ١ تموز عام ١٩٨٨، الى لجنة شؤون الاحزاب، على مشروع الحزب يدعي ان اسم الحزب الجديد المقترح ، (١٤)هو الاسم الاصلي لحزبه قبل الثورة والذي تحول الى حزب العمل الاشتراكي في ظل قانون الاحزاب، وتقدم ايضا احد الاعضاء بدعوى ان عددا من الاعضاء المؤسسين هم ذاتهم وضعت اسمائهم دون علمهم بمشروع الحزب وانهم فوجئوا بنشر اسماءهم في الصحف، وانهم غير راضين على هذا التصرف من جانب مؤسسي الحزب،(١٥) واعترضت لجنة شؤون الاحزاب على طلب تأسيس الحزب في ٢٠ اب عام ١٩٨٨، نظرا لتشابه برنامج الحزب مع احزاب قائمة،(١٦) وهو المبرر التقليدي الذي تستند اليه اللجنة كالعادة لرفضها اي حزب جديد. (١٧)

كل تلك الاحداث كانت التي حدثت خلال عامي ١٩٨٧_١٩٨٨، كانت مجرد تمهيد لما سيحدث خلال المؤتمر الخامس لحزب العمل خلال يومي ٩_١٠ اذار عام ١٩٨٩، تحت

شعار "اصلاح شامل من منظور اسلامي"،[١٨] الذي كان من المقرر عقده في اب عام ١٩٨٨، لكن اصحاب الفكر الاسلامي وعلى رأسهم عادل حسين ومجدي احمد حسين، كانوا يعطون فرصة لأنفسهم لتجنيد اكبر عدد من الشباب المتدين في اللجان الفرعية للحزب حتى يتم استخدامهم في الانتخابات الدورية المؤهلة لانتخاب واختيار اعضاء اللجنة التنفيذية،[١٩] للحزب مقابل عدد قليل جدا من اصحاب التيار الاشتراكي، وتحدث حلمي مراد امين عام الحزب خلال المؤتمر، ان التوجه الاسلامي اصيل في حزبنا منذ الجذور الاولى، وقال ابراهيم شكري ان الحزب هو حزب المسلمين، وخلال المؤتمر جرت انتخابات اللجنة التنفيذية للحزب، وكانت النتيجة فوز التيار الاسلامي، واختيار عادل حسين امينا عاما للحزب، فضلاً عن الى موقعه رئيس تحرير صحيفة الحزب، وخروج معظم الاشتراكيين من اللجنة التنفيذية،[٢٠] مما اثار حفيظة الاشتراكيين واتهموا قيادة الحزب بالتزوير لصالح الاسلاميين ومن هنا بدأ الانقسام بقيادة احمد مجاهد نائب رئيس الحزب وبعض كبار اللجنة التنفيذية وانقسم الحزب الى جبهتين متصارعتين، جبهة تمثل الاشتراكيين بقيادة احمد مجاهد واخرى تمثل التيار الاسلامي بقيادة رئيس حزب ابراهيم شكري، واستولى الاشتراكيين على مقر الحزب،[٢١] وبدأوا بتوزيع منشورات تهاجم القيادات التاريخية للحزب وتهاجم ايضا الاتجاه الاسلامي والمتحالف مع الاخوان المسلمين،[٢٢] وبدأت اعمال العنف، وعقد المنشقون مؤتمراً منفصل في مقر الحزب الذي استولوا عليه في حي حدائق القبة في القاهرة وقرروا فيه فصل ابراهيم شكري وعادل حسين من الحزب وتنصيب احمد مجاهد رئيسا،[٢٣] وبالمقابل اتهم ابراهيم شكري، زكي بدر بتدبير انتفاضة المنشقين بقيادة احمد مجاهد لتخريب حزب العمل، واكد اصالة التوجه الاسلامي للحزب، واكد ان الحزب ضد الاشتراكية والماركسية اللينينية الملحدة،[٢٤] وكان رد الاشتراكيون، ان ابراهيم شكري يسعى لضم العناصر الدينية المتطرفة لحزب العمل، وانه شتت شمل الحزب وقاده الى الانهيار في ظل سيطرة الاخوان على الحزب، وصرح ابراهيم شكري ان قانون الاحزاب قد منعنا من تسمية الحزب "حزب العمل الاسلامي" وقال "ان اشتراكية الحزب نابعة من الاسلام وتعاليمه العظيمة"،[٢٥] ولا شك ان ابراهيم شكري وقع في الفخ الذي نصبه الاخوان، وراحوا يخالفون نظام الاحزاب، واكد الاشتراكيون انهم اصحاب الحق،[٢٦] كما ان حلمي مراد كان اكثر انفتاحا من المعتاد لهذا الموضوع، لضم الجماعات الاسلامية المتطرفة للحزب ويأمل ضمهم بموافقة رئيس الحزب، فقد ادرك ان هناك بعض الاختلافات

التي تقنع رئيس الحزب بأن الامر كان جديرا بالاهتمام في الانتخابات العامة المقبلة المشكوك بعدالتها، فبضمهم سيضمن الحزب اصواتهم وايضا يكونون قوة للحزب ترهب الخصوم،[٢٧] كما ان صحيفة الشعب الخاصة بالحزب كانت تنشر عن ان علماء تنظيم الجهاد في سجن ليمان طرة يتعرضون لأبشع التعذيب، ومداهمة العديد من منازل اعضاء تنظيم الجهاد،[٢٨] وانتهت الازمة بتهميش الاشتراكيون، وفصلهم من الحزب وعلى رأسهم احمد مجاهد، وتم تعيين اشخاص جدد مثل محمد حسن دره الذي عين نائبا لرئيس الحزب بدلا من المفصول احمد مجاهد. [٢٩]

عندما كشفت الممارسات عن عدم تخلي الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني، اثار غضب حزب العمل وقادته وجعلتهم يجددون مطلبهم بتخلي الرئيس عن رئاسة الحزب الحاكم، وقال ابراهيم شكري ط"ان الرئيس ورث ارثا تمثيلا بالخروج عن الشرعية و الفساد و الانحراف وان المخرج هو ترك الرئيس رئاسة الحزب الوطني" وحدد عادل حسين اوجه الخلاف بين حزب العمل والحزب الوطني التي تمثلت فيما يأتي "ان حزب العمل يركز على الايمان بالله وعلى الاخلاق و الفضائل كطريق لحل المشكلات وعلى رأسها قضايا الاقتصاد والتنمية في حين الحزب الوطني يرى عكس ذلك بالتركيز على الامور الاقتصادية وتوفير الاموال بأية طريقة". [٣٠]

اما في الشأن الخارجي للحزب، فقد شهد عام ١٩٨٧، تطورا مهما في موقف حزب العمل من قضية التسوية، ويعود هذا التطور لتحالف الحزب مع الاخوان المسلمين، سيما ان الاخوان يرفضون من الناحية الاستراتيجية اية صورة للصلح مع "اسرائيل" تعترف بحقهم في امتلاك جزء او بعض من فلسطين، وكان نواب الاخوان هم وحدهم الذين ركزوا على قضية التسوية، اذ طالب هؤلاء بضرورة التمسك بتحرير القدس وهو هدف ديني لابد منه، وانتقد الحزب بيان الحكومة في حزيران من نفس العام، لخلوه من اية اشارة الى قضية تحرير في وقت طالب في الحزب على التأكيد على منظمة التحرير الفلسطينية،[٣١] وبمبادرة اخرى من حزب العمل، قام الحزب بزيارة جرحى الانتفاضة الفلسطينية في مستشفى فلسطين في ارض الجوف في القاهرة، وقد اتفق وفد الحزب مع ادارة مستشفى فلسطين على تبرع شباب الحزب بمدينة نصر بدمائهم لصالح ابطال الانتفاضة الجرحى، كما اتفق على اشتراك اطباء الحزب في علاج الجرحى. [٣٢]

اقترح رئيس الحزب ابراهيم شكري، لبحث وقف الحرب العراقية الايرانية*، في المؤتمر الشعبي المنعقد في الخرطوم في ١ تشرين الاول عام ١٩٨٧، بسحب الاساطيل الاجنبية من منطقة الخليج ووقف الحرب واقرار السلام، والموافقة على مطالب ايران ومعرفة اسباب الحرب واستمرارها، وتقرير الحل السلمي انطلاقا مما كان عليه قبل الحرب وحق كل شعب في اختيار نظامه السياسي، وهكذا يتبين وجود تذبذب واضح في موقف حزب العمل من جهود التسوية السلمية للحرب، وان ذلك كان يعود الى حد كبير لتوجهات النحبة السياسية للحزب اولوياتها القومية و الدينية. (٣٣)

واصدر ابراهيم شكري بيانا عن موقف حزب العمل في ٣ تشرين الاول عام ١٩٨٨، في ضوء الحكم الصادر في قضية طابا، عبر البيان عن المناقشات الواسعة التي جرت خلال الاجتماع وبعد شرح الدلالات الكبيرة للحكم و اصر البيان بمواصلة التحرك السياسي لتنفيذ الحكم ولتحريك الموقف في دعم القضية الفلسطينية، قال البيان "حزب العمل الاشتراكي يقدم التهنئة لامته المصرية و العربية في مناسبة الحكم الذي اثبت حقنا التاريخي في منطقة طابا، ان تحرير طابا من السيطرة "الاسرائيلية" واعادتها للسيادة الوطنية لا يعني مجرد استعادة موقع استراتيجي، بل اهم من ذلك التأكيد المبدئي لحقيقة ان كل شبر من التراب المصري مقدس ولا يمكن ان يكون محل مساومة، كما سبق ان اكدنا في كل مواقفنا، ولعل هذا المفهوم هو نفس السبب الذي جعل "الاسرائيليين" يتشبثون بطابا، فأهم من قيمتها الاستراتيجية حرصهم على ان تكون الحدود المصرية مسألة قابلة للتفاوض". (٣٤)

اما الاخوان المسلمون، فقد نجحوا نجاحا باهرا في انتخابات مجلس الشعب في ٦ نيسان عام ١٩٨٧، وذلك بفضل قدرتهم التنظيمية و المورد المالي الكبير و المجموعات الاسلامية الموالية للاخوان التي استطاعت ان تجوب البلاد لكسب الاصوات و التي كانت على نطاق واسع،(٣٥) وبانتهاء انتخابات مجلس الشعب الاخيرة التي كشفت عن حجم القوة الكبيرة الكامنة للاخوان في ظل تحالفهم مع حزب العمل والاحرار، تحت شعار "الاسلام هو الحل" بدأت علاقتهم مع السلطة الحاكمة التي يمكن تسميتها "مرحلة التخوف والاحتكاك" وهي التي بدأت فيها السلطة بمحاولة ايقاف زحف الاخوان داخل النقابات المهنية عن طريق تجميد بعضها واثارة المشكلات بداخل بعضها الاخر، والتي بدأ الاخوان يتصرفون خلالها بعدهم قوة سياسية شبه شرعية في البلاد،(٣٦) فقد استغل الاخوان وجودهم في البرلمان، وبعد ان حصلوا

على الشرعية السياسية و الشرعية البرلمانية، بدأوا بمواجهة مع وزير الداخلية زكي بدر الذي لم يعترف بالاخوان كحزب سياسي او جماعة قانونية رسمية، واكد انه لا خطر من نشاط الاخوان البرلماني وممارساتهم البرلمانية داخل البرلمان فقط، ويفهم من هذا القول ان نشاط الاخوان خارج البرلمان غير شرعي. (٣٧)

حدثت مشادة كلامية عنيفة داخل مجلس النواب في الجلسة الاولى للدورة البرلمانية في ٢٧ نيسان عام ١٩٨٧، بين نواب الاخوان ورئيس مجلس النواب رفعت المحجوب، في شأن قضية استبدال بدائل اسلامية بفائدة على قروض مصر الدولية، ورفض المحجوب ذلك، على اساس ان مصر كانت جزءا من الحراسة المالية الدولية، التي لم تكن دولها مستعدة لمناقشة هذا الاقتراح، وكذلك ان مصر بحاجة الى القروض، وادعى ان الشريعة تسمح بالقبول المؤقت لهذه القروض في حالات الضرورة. (٣٨)

لكن الحكومة عندما سمحت للإخوان المسلمين بتمثيل الجماعة في مجلس الشعب فقد كانت تريد اختبار قوتهم السياسية، حتى لو كانت على المدى القريب، على الرغم من محاولة الجماعات الاسلامية المتطرفة وبالتحديد ((جماعة الناجين من النار)) لاغتيال حسن ابو باشا* وزير الداخلية السابق في عام ١٩٨٤، وبالمقابل اراد الاخوان اختبار جدية الحكومة على المدى البعيد في كيفية تحمل معارضة التيار الديني ومطالبتهم بتطبيق الشريعة الاسلامية. (٣٩)

لكن يرى البعض ان تزايد نشاط الاخوان في الاحزاب السياسية يعطيها القدرة على استقطاب بعض الشرائح الاجتماعية التي قد ارتبطت بركود التنظيمات السياسية الرسمية، ويمكن عد الاخوان هم الممثل الرئيس للتيار الاسلامي، وهو القناة المتاحة للتعبير امام الجماعات الاسلامية المتطرفة، وهذا من شأنه بين الجماعات الاسلامية وبعض القوى المتشددة التي ترفض اسس شرعية النظام القائم، وتنتقد بعض الاحيان ممارسات الاخوان، وقد ينتج هذا الحوار ادماج هذه الجماعات في خط الاخوان او تحجيم دورها، كما ان الافساح الفكري و السياسي لهذه الجماعات او فتح قناة للحوار معها من شأنه تقوية امكانات الاعتدال داخلها. (٤٠)

فقد سارع مستشار الاخوان مأمون الهضيبي، في ادانه العنف للجماعات الاسلامية المتطرفة، في ١٣ ايار عام ١٩٨٧، وهذا ساعد الحكومة على فصل الاخوان غن التيارات الدينية المتطرفة، فالاخوان يحاولون اعطاء انطباع عن التعاون مع السلطة الحاكمة. (٤١)

خلال هذه المدة تراجعت مؤسسات الدولة كإطار للصراع السياسي، وعد الشارع السياسي كبؤرة لذلك الصراع، وبذلك انهى مبارك مدة رئاسته الاولى بأزمة عميقة تمثلت في ازدياد محدودية سياسته "الخاصة بالاعتماد على المعرضة كمصدر للمساندة السياسية" الامر الذي دفع مؤسسات الدولة الى احياء تقاليد السياسيات الرئاسية لضمان انتخاب مبارك فترة رئاسة ثانية، عندما تم الاستفتاء في ٦ تشرين الاول عام ١٩٨٧، والتي امتنعت عنها احزاب المعارضة جميعا، واعترضت على ترشحه مرة اخرى للرئاسة. (٤٢)

تم الاعتداء على عصام العريان احد اعضاء الاخوان في البرلمان، اذ تم الاعتداء عليه من قبل احد ضباط الشرطة ولا يعرف الاخوان سبب هذا الاعتداء، واثار نواب الاخوان في البرلمان ضجة كبيرة داخل البرلمان مطالبين برد الاعتبار، وعدوا هذا الاعتداء ليس اعتداءً على العضو وانما اعتداء على رئيس مجلس الشعب وعلى الشعب، وانه اعتداء على الكرامة. (٤٣)

وعلى ما يبدو ان الرئيس مبارك شخصيا لم يكن مطمئنا لذلك التحالف، ولعل تعيين مبارك لزكي بدر وزيرا للداخلية بعد احداث تمرد جنود الامن المركزي، كان اكثر التي اتخذها مبارك للسيطرة على قوى المعارضة، اذ لم يهتم زكي بدر بالحوار مع هذه القوى، واستخدم سلطات الطوارئ استخداما سيئا وبشكل مبالغ فيه، مما ادى الى دعوة احزب المعارضة، و التحالف الاسلامي بشكل خاص، للمطالبة بإقالة زكي بدر، وصاحب ذلك الاشتداد الاعلامي على المعارضة الحزبية وقد وصلت لغة الحوار الى حد اتهام مبارك للمعارضة بالخيانة، والتحذير بعواقب غير حميدة، ووظيفة التشهير هذه التي يقوم بها مبارك، كانت من المقترض ان يقوم بها الحزب الوطني الحاكم، مما اسهم في خلق ازمة لنظام مبارك وتحوله من نظام تهدئه الى نظام ازمة، وهو ما دفع المعارضة الى اتباع اسلوب المواجهة. (٤٤)

يرى الاخوان، ان الحكومة تنظر للتحالف الاسلامي على انه لا يدعو للقلق، لان سماحة الاسلام لا تعرف و لا تقبل اي نوع من التعصب، سيما ان دستور الدول ينص على ان الشريعة الاسلامية مصدر رئيس للتشريع، وان تحركات الاخوان كانت دائما تحت رصد

ومراقبة اجهزة الامن وانهم لم يخرجوا عن الشريعة، سيما ان هناك ترحيباً من بعض القوى الوطنية بدخول الاخوان مجلس الشعب، ولا شك ان معارضة الاخوان في العلن افضل من ممارساتهم للمعارضة في السر، لانه اخطر بكثير على الحكومة. (٤٥)

وهناك عده حجج مطروحة لعدم اعطاء الاخوان المسلمين الحق في تأسيس حزب سياسي، اهمها ان السماح بقيام حزب اسلامي لابد ان يتعقبه السماح بقيام حزب مسيحي، وهذا من شأنه وضع بذور الفتنة و الانقسام في المجتمع المصري، كما ان هناك تنظيمات اسلامية تمارس العنف باسم الدين، ومن ثم ستتخذ من الاطار الرسمي ستارا لممارسة انشطتها الارهابية، كما انه قضية الدين ليست هي الوحيدة في مصر، ولكن هناك قضايا اخرى عديدة، ومن ثم فإن الوعي السياسي للمصريين سيكون هو المحك الحقيقي لمصداقية هذه الاحزاب وقدرتها على الاستمرار. (٤٦)

الا ان اسلوب الرئيس مبارك خلال تلك المرحلة انتقل من اسلوب التهدئة الى اسلوب المواجهة العنيفة، مما ادى الى اقناع قوى المعارضة السياسية المختلفة باستمرار شكلية العملية الديمقراطية وانعدام فرصتها او ضعفها في التمتع بقنوات التعبير عن نفسها في ظل القوانين الحاكمة للعمل الحزبي و السياسي، فكان رد فعل الاخوان هو محاولة الالتفاف حول القيود القانونية اما بدخولها الانتخابات بصيغة المستقلين و اما التحالف مع قوى سياسية شرعية ولو من خلف الستار بدلا من الانتظار في طابور القضاء للبت في شرعية ممارستها من عدمه، واما العمل من خلال النقابات اذ يكون صوتها مسموعاً داخل الطبقة الوسطى في المجتمع التي غالبا ما تكون مؤثرة سياسيا. (٤٧)

قد استمر العمل بقانون الطوارئ و القوانين الاستثنائية، و الانفراد بالسلطة التنفيذية، على قمتها رئيس الجمهورية بالسلطات كافة،(٤٨) بالرغم من رفض المعارضة لها، وقد انعكست العلاقة المتوترة بين الرئيس و المعارضة في انخفاض لقاءاته بزعماء المعارضة، وتباعد فترات اللقاءات. (٤٩)

فيما يؤكد حزب العمل هدفين لاحزاب المعارضة لابد من تحقيقها، الاول، تعبئة الرأي العام ضد الثغرات التشريعية، و الثاني، التعبئة الشعبية التي تؤدي بدورها الضغط على السلطة الحاكمة في ان تعيد نظرها في اساليبها القمعية، وعلى الاحزاب ايضا ان تتكاتف

وترتبط بجماهيرها وقواعدها حتى تستطيع تكوين القوة الفاعلة المتحركة في مواجهة احزاب فاعلة اخرى ومتحركة تؤثر على اطراف الصراع. (٥٠)

قال مأمون الهضيبي مستشار الاخوان وعضو مكتب الارشاد للاخوان المسلمين والمتحدث الرسمي باسم الاخوان، على خلفية العلاقات مع الحكومة "انه لم يكن هناك خلاف بين التيار الديني و الحكومة حول تطبيق الشريعة" ولكن الخلاف فقط حول "امكانية التطبيق" فلا يمكن ان تطبق بين عشية وضحاها، لكنه دعا الحكومة لتهيئة الظروف لتطبيقها، ويجب ان تكون هناك هيئة قضائية مستقلة يكون رجالها على دراية جيدة "مشبعة" في تطبيق الشريعة، لان الشريعة ليست مجرد حدود وعقوبات، واشار الهضيبي ان الحكومة لا تستطيع ذلك دون التيار الاخواني، وان استخفافها بنتائج الانتخابات وتجاهلها لوجود الاخوان، يؤدي الى زيادة التطرف الديني. (٥١)

اما حزب الاحرار وهو الطرف الثالث و الاخير من التحالف الاسلامي، ويبدو انه هو الاخر قد تم اختراق قيادته من قبل التيار الديني، اذ منذ اوائل عام ١٩٨٦، قد انضم للحزب بعض العناصر الاسلامية البارزة مثل، صلاح ابو اسماعيل الذي عين نائبا لرئيس حزب الاحرار وعضوا في المكتب السياسي، وتعيين يوسف البدري وكيلا عاما للحزب وعضوا بالمكتب السياسي، وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على رغبة رئيس حزب الاحرار مصطفى كامل مراد* بفتح المجال للتيار الديني للانضمام للحزب. (٥٢)

اعلن مصطفى كامل مراد، بعد الانتخابات الاخيرة، انه يجب ان تمثل كل التيارات السياسية داخل البرلمان في العمل على الاستقرار السياسي وتصحيح الاوضاع، وطالب حزب الاحرار بوجوب تقديم جميع مشروعات الشريعة الاسلامية والمطالبة بإقرارها حتى يثبت ان الاسلام هو الحل، وطرح الموضوعات الملحة لمناقشة الازمات مثل ازمة السكن، سيما بعد الارقام التي اظهرها التعداد السكاني الاخير حول عدد الوحدات السكنية المغلقة. (٥٣)

قد كان حزب الاحرار الخط الاقل معارضة والاقل هجوما على النظام الحاكم، وصحيفة الحزب "الاحرار" لا تقل عن الحزب شيئا فقد اتبعت نفس الخط، ولكن هذا لا يعني انه معدوم، فإنه حزب سياسي شرعي موجود وقائم ويمارس نشاطه طبيعيا، و اما الذين لم يكونوا راضين على تحالف الحزب مع حزب العمل و الاخوان المسلمين، فقد تم طردهم من الحزب، بعد ان حصل على المكاسب المتوقعة وهي فوزه بالانتخابات. (٥٤)

اصدر حزب الاحرار بيانا حول حملة الاعتقالات التي لم تتوقف اثر محاولة اغتيال حسن ابو باشا، ويرى حزب الاحرار ان اتساع نطاق الاعتقالات الذي وصل الى حد احتجاز النساء لاجبار ازواجهن على تسليم انفسهم يؤدي الى تأزم الاجواء و يعرقل مسيرة الديمقراطية، ويؤدي الى توتر القاعدة الشعبية، والحزب لا يعارض ان يكون هناك تحقيق في هذه القضية، ولكن ليس هناك ادنى مبرر لحالة القبض الجماعي الذي يصل الى حد القمع وحزب الاحرار يطالب بالامتناع عن هذا الاسلوب وانهائه والا سيضطر الحزب لتقديم استجواب حول هذا الوضع الذي سيؤدي الى تصدع دستوري. (٥٥)

وقد انعكس الطابع الاسلامي بقوة على مواقف الحزب المعلنة، بالذات صحيفته "الاحرار" ازاء القضايا الخارجية بدءاً من زيارة اكثر من شخصية قيادية الى ايران والتعاطف مع القوى الاسلامية بتونس، وحتى تقديم سؤال بالبرلمان عن اسباب عدم اعتراف مصر بالجمهورية الاسلامية في قبرص، وابدى الحزب مثله مثل حزب العمل، اهتماما قويا بالقضية الفلسطينية وبالعلاقات المصرية السودانية. (٥٦)

عقد حزب الاحرار مؤتمراً في التاسع والعشرين من تموز عام ١٩٨٧، ناقش فيه زعيم الحزب الوضع السياسي في الداخل و الخارج، فالموقف الداخلي، قال مصطفى كامل مراد "اننا أخطرنا رئيس الجمهورية ان هناك تعذيبا يتم مع المعتقلين وطالبنا بوقف هذه الاجراءات و التحقيق مع المسؤولين"، واما الموقف الخارجي فأكد ان الموقف بين العراق و ايران ساخن برغم قرارات مجلس الامن بوقف القتال و موافقة العراق على هذه القرارات بشرط تعهد ايران بذلك، و بالرغم من العقوبات التي من المنتظر توقيعها على ايران، اقترح مصطفى كامل مراد ان تقرر الامم المتحدة وضع قوات طوارئ للفصل بين الدولتين المتحاربتين لوقف القتال. (٥٧)

اما حزب الوفد الجديد، انذاك فأبى الدخول في انتخابات مجلس الشعب الاخيرة بالانضمام الى التحالف الاسلامي*، وذلك لان نظام القوائم النسبية الحزبية يقوم اصلا على احلال التنافس الشريف بين الاحزاب السياسية محل التنافس بين افراد المرشحين، وكل حزب يعد في نظر هذا النظام وحدة متكاملة وكيانا مستقلا وفقا لقانون الانتخاب المصري، كما يؤكد قانون الانتخاب ان لكل حزب قائمة خاصة به، ولا يجوز ان تتضمن القائمة الواحدة اكثر من حزب واحد، ومن ثم لا يجوز ان يرشح الحزب على قوائمه الا اعضاءه وانصاره او المنتمين اليه فقط، والحفاظ على تماسك الحزب، لان القائمة الموحدة تؤدي الى الاقلال من الفرص

المتاحة للطامحين في الترشيح من اعضاء الحزب، سيما سعي الحزب لايجاد نوع من التوازن في علاقة الحزب مع الحكومة و المعارضة. (٥٨)

لقد كان موقف حزب الوفد من الاخوان المسلمين خلال هذه المدة هو موقفاً موحداً على حد قول احد اعضاء حزب الوفد "هم اخوة للوفد ولهم موقف موحد من النظام الحاكم والدعوة مشتركة في تطبيق الشريعة الاسلامية في المنهج لانها المصدر الرئيس للتشريع". (٥٩)

وابرز مواقف الحزب التي تمثلت في امتناعه عن ترشيح الرئيس مبارك لمدة رئاسة ثانية للجمهورية، واكد رئيس الحزب فؤاد سراج الدين* ان القرار لا يمس شخص مبارك الذي يكن له الوفد كل الاحترام، ولكنه يتصل بالسياسات العامة للدولة وقال "انا نتفق مع الرئيس مبارك في سياسته العربية و الخارجية ونختلف معه في السياسة الداخلية كل الاختلاف، كما ان موقفنا اليوم ليس بجديد بل هو استمرار لرأينا، ويعد متماشيا مع برنامج الوفد" ولقد طالب الحزب بوقف القوانين الاستثنائية والغاء قانون الطوارئ، ووضع دستور جديد يؤكد سلطات الشعب، ودعم الديمقراطية، وترشيح رئيس الدولة بطريقة الاختيار الحر المباشر، وليس الاستفتاء، وان يتخلى الرئيس عن اي حزب بمجرد توليه السلطة، ولم يتحقق اي شيء من هذه المطالب طول مدة الرئاسة الاولى. (٦٠)

قررت الهيئة العليا والهيئة البرلمانية للوفد، في اجتماع مشترك عقد في يوم ٤ تموز عام ١٩٨٧، الامتناع عن المشاركة في ترشيح الرئيس مبارك لمدة رئاسة ثانية، وتم تحديد موقف الحزب بعد اخذ جميع الاراء،(٦١) وان موقف الوفد هذا لا يمكن تغييره لانه قائم على اسباب موضوعية. (٦٢)

قال فؤاد سراج الدين "ان احزاب المعارضة المصرية لم تقصر في واجباتها ولكنها في موقف صعب جدا بسبب سيطرة الحزب الحاكم على كل مقدرات مصر، وان الخريطة السياسية غريبة ومصابة بالخلل، فالاقلية تنتمي الى الاحزاب واغلبية الشعب لاتهتم بما يجري في الشارع السياسي وتظن انه عبث حتى انها اصيبت بالاحباط والسلبية، وان تنامي هذا الشعور عند الجماهير ستكون له اثار سيئة على مستقبل العمل السياسي وسيفتح له الباب امام التنظيمات السرية لتمارس نشاطها بعد ان وجدت طريق العمل المشروع مسدودا". (٦٣)

قام خمسة من اعضاء الهيئة الوفدية يتزعمهم نائب وفدي قديم في مجلس الشعب ووضعوا مخططا محكما للاطاحة بقيادة وفدية بارزة يحتضنها رئيس الوفد، اعد الاعضاء الخمسة عريضة مطولة، تجمع عليها توقيعات، وذكر فيها هذه القيادات قد اساءت الى الحزب خلال الفترة الاخيرة، وكان المدبر الاول للازمات داخل الحزب واثارة القلاقل بين اعضاء الحزب وروجت المجموعة شائعات واسعة بين قيادات الحزب، بأن هذه القيادة مطلوب استبعادها، بدأت منذ نحو شهرين افشاء اسرار حزبية، استغلها البعض ضد الحزب ومسيرته بل انه يخطط سرا لتعيين نفسه في موقع قيادي اعلى داخل الحزب. (٦٤)

اما في الشأن الخارجي للحزب، فقد ناشد فؤاد سرج الدين، الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، بالاستجابة الى نداء الامة العربية، بوضع القضية الفلسطينية على راس جدول اعمال محادثات القمة التي عقدت في التاسع والعشرين من ايار عام ١٩٨٨، في موسكو، والذي اشتركت فيه الاطراف المعنية كافة وعلى قدم المساواة ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية* بعدها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وان عدم اشراكها لن يخدم قضية السلام. (٦٥)

فقد تبنى حزب الوفد بعض المواقف ازاء النزاع داخل منظمة التحرير الفلسطينية والنزاع بين الفلسطينيين و اللبنانيين، في القضية الاولى فقد طالب الحزب باستقلالية القرار الفلسطيني، وعد المنظمة هي صمام الثورة الفلسطينية، اما القضية الثانية، فقد اشترك حزب الوفد في الوفد الحزبي المصري بالذهاب الى دمشق، اذ تباحث مع اطراف النزاع كافة ودافع عن حق الفلسطينيين في حيازة الاسلحة داخل المخيمات، ومن ناحية اخرى، طالب نواب الوفد بمجلس الشعب بضرورة اخذ موقف جماعي تجاه هذه القضية، واقترحوا ان يتوقف العمل في المؤسسات كافة في مصر لمدة (١٠) دقايق كمظهر احتجاج شعبي على مذابح المخيمات. (٦٦)

اما حزب التجمع اليساري، فقد احدثت نتائج انتخابات عام ١٩٨٧، التي لم يحصل فيها الحزب على اية مقاعد، مثلما حدث في انتخابات عام ١٩٨٤، الى تصاعد الخلاف الذي ادى الى اعادة الحزب لترتيب اوراقه.(٦٧)

فالمواقف السياسية التي تبناها حزب التجمع بعد تشكيل مجلس الشعب عام ١٩٨٧، كانت،(٦٨) قضية تطبيق الشريعة الاسلامية، وبما انه حزب يساري، فقد انتقد الاخوان

المسلمين فقال ان اطلاق اسم "الاسلام السياسي "على ذلك التيار" يقصد الاخوان المسلمين" الذي وثب اخيرا الى مجلس الشعب، لهو شرف لا يستحقه، وان تطبيق الشريعة الاسلامية لا يصلح في كل مكان و زمان. (٦٩)

كما عارض حزب التجمع ترشيح الرئيس مبارك لمدة رئاسة ثانية، واعلن البيان الذي اصدرته الامانة العامة لحزب التجمع، ان منجزات الرئيس مبارك في فترة رئاسته الاولى لا تجعل الحزب يوافق على تجديد الترشيح، لان تلك المنجزات احتفظت بجوهر السياسات التي وضعها السادات، ومع ذلك وضح البيان ثلاثة امور طلب التزام الرئيس بالعمل من اجلها في فترة الرئاسة الثانية، كشرط لموافقة الحزب على اعادة الترشيح، الاول، الالتزام بالاصلاح الاقتصادي يراعي الطبقات الفقيرة، الثاني، التزام ديمقراطي، الثالث، التزام بحقوق الشعب الفلسطيني. (٧٠)

اذ يرفض حزب التجمع السياسة "الاسرائيلية" تجاه الفلسطينيين داخل و خارج الاراضي المحتلة، وكان الحزب يعلق احد اهم الاسباب رفض اقامة علاقات ثنائية مع "اسرائيل" رغم الاعتراض المبدئي عليها على تلك السياسية،(٧١) فقد عارض حزب التجمع الحكومة المصرية على خلفية اغلاقها مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة، وايد الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في تشرين الثاني عام ١٩٨٧، كما تمت اتصالات بين الحزب وجبهات التحرير في الجزائر والمغرب واليمن، واهتمت صحيفة الحزب بتشجيع تنمية العلاقات المصرية مع الاتحاد السوفيتي، واشتدت انتقادات الحزب لقضية القروض والديون الاجنبية وادانة مستمرة للسياسات الامريكية في المنطقة. (٧٢)

وجه خالد محي الدين* رئيس حزب التجمع الدعوة لممثلي القوى الوطنية للمشاركة في المهرجان الفني والسياسي الذي يقيمه الحزب في ١٧ ايلول عام ١٩٨٧، بقاعة جمال عبد الناصر بالمقر المركزي للحزب، في ذكرى مرور (١٠) سنوات على توقيع السادات لاتفاقية كامب ديفيد، و كان حزب التجمع قد اصدر بهذه المناسبة بيانا دعا فيه الحكومة المصرية لإلغاء الشق الاول من اتفاقية كامب ديفيد الخاص بالقضية الفلسطينية و ايقاف اجراءات التطبيع بين مصر و"اسرائيل" في المجالات كافة،(٧٣) كما وجه خالد محي الدين اصابع الاتهام الى "اسرائيل" وامريكا لتفجير الصراعات الطائفية في مصر والدول العربية واوضح ان

الدين يستخدم في مصر اكثر من اي وقت مضى اداة للصراع السياسي بين قوى التقدم و قوى التخلف و الجمود. (٧٤)

اما حزب الامة*، فقد تراجع احمد الصباحي رئيس الحزب، عن خطته في التحرك الحزبي بالكامل التي عزم على القيام بها في شهر اب عام ١٩٨٧، وبدأ بمحافظات الوجه البحري، لكن قيادات الحزب بالكامل عارضت هذه الخطة مستند الى انهيار الحزب وصحيفته وانعدام تواجده داخل الشارع الحزبي، وان القيادات قدمت نصيحة اخيرة قبل ان تترك اماكنها داخل الحزب وهي بضرورة الاقدام على عقد مؤتمر طارئ للحزب خلال شهر اب عام ١٩٨٧، يتم فيه مناقشة الموقف بكل صراحة، وتجري انتخابات جديدة بدءا من منصب رئيس الحزب وحتى مواقع رؤساء اللجان بالمحافظات لإعادة تنشيط حركة الحزب،(٧٥) كما رفضت قيادات الحزب اقتراح الصباحي بجمع التبرعات في محاولة للخروج من الازمة المالية للحزب، وقد رفضت القيادات اي لقاء مع الصباحي حتى يحدد موعد الاجتماع الطارئ، ووافق اخيرا الصباحي على طلبات قيادات الحزب، واجريت انتخابات للحزب وفاز الصباحي برئاسة الحزب، وتولى رؤساء لجان جدد مهام اللجان في المحافظات، لكن ظل الحزب يعاني من مشاكل مالية متأزمة لم يستطع حلها ولو على المدى القريب. (٧٦)

وشهد حزب الامة في عام ١٩٨٩، محاولة انشقاق فصل بمقتضاها (٣١) عضوا، وطلب رئيس الحزب وقتها تعيين حراسة من الشرطة على مقر الحزب. (٧٧)

اما الحزب الوطني الحاكم، فقد احتكر المركز الاول في الفوز بكل الانتخابات وصاحب الاغلبية في البرلمان، وبمساندة القيادة السياسية، واحتكر الموقع الايديولوجي المتوسط بين اليمين واليسار، وبصرف النظر عن وجود ايديولوجية معينة من عدمها، حافظ الحزب الوطني على التوازن بين اليمين و اليسار من خلال توزيع الادوار والتحالفات، وهو سلوك احتكاري بالدرجة الاولى مارسه الحزب الوطني.(٧٨)

اعلن يوسف والي في المؤتمر الشعبي بالمجلس المحلي بالفيوم الذي حضرته القيادات التنفيذية والشعبية بالمحافظة في ٣٠ اب عام ١٩٨٧، ان هناك تأييدا تاما من الحزب الوطني لاعادة انتخاب الرئيس مبارك لمدة رئاسة ثانية، وسوف يتم التصويت في يوم ٥ تشرين الاول عام ١٩٨٧، في صناديق الاستفتاء لصالح الرئيس،(٧٩) اما احزاب المعارضة فقد ارسلت وفودها الى الرئيس مبارك يطالبونه بالتوقف عن الترشيح، لكن حسني مبارك قام

بإسقاط كل عمليات الهبوط التي قد تؤدي الى عدم نجاحه في الاستفتاء وفوزه برئاسة ثانية، سميا انه كان محبوباً من قبل الجماهير الشعبية، وهذا اعطاه دافعا معنويا كبيرا، فقد حصل على الدعم الشعبي وثلثي مجلس الشعب لصالحه، واجري الاستفتاء في يوم ٥ تشرين الاول عام ١٩٨٧، وفاز الرئيس حسني مبارك برئاسة ثانية للجمهورية. [٨٠]

يبدو من الصعوبة بمكان الحديث عن دور فعال للحزب الوطني في الحياة السياسية، لانه كان اشبه بمجموعة تروج قرارات السلطة التنفيذية وليس له قرار سياسي منفرد، كما انه يكاد ان يكون غائبا عن ديناميات وقضايا المجتمع، سيما ان هناك احاديث طويلة عن الاختلافات بين ملاكات الحزب لاسباب شخصية حول بعض الامور السياسية،[٨١] فقد عانى الحزب الوطني من الانشقاقات، سيما عند اقتراب اية انتخابات يشهدها الحزب اذ يحدث انقسام حاد، لبعض الذين لم يرشحهم الحزب،[٨٢] لذا فقد شهد الحزب خلال هذه المرحلة الراهنة موجة من الصراعات والانقسامات الشديدة بسبب قرب اعلان التغييرات الشاملة المنتظرة لمعظم قيادات الحزب في القاهرة و المحافظات، ويجري يوسف والي امين عام الحزب، تغييرات واسعة النطاق في تشكيل اللجان النوعية للحزب، بعد ان حدثت خلافات حادة بين رؤساء تلك اللجان وبعض الوزراء، احتجاجا على انفراد الحكومة بإصدار بعض القرارات الخطيرة قبل العرض على لجان المختلفة لمناقشتها،[٨٣] فقد وقعت معركة بالايدي في مكتب امين عام الحزب الوطني بمحافظة اسيوط بسبب اعداد قوائم المرشحين.[٨٤]

قد شهدت مصر انتخابات المجالس المحلية في الرابع من تشرين الثاني عام ١٩٨٨، دخلها الحزب الوطني وفازت جميع قوائمه في كل المحافظات دون استثناء، فيما قاطعت جميع الاحزاب هذه الانتخابات ما عدا حزب الامة الذي دخلها ولم يحقق الفوز في اية محافظة،[٨٥] والتي كان قبل اجرائها مناقشات حول النظام التي ستقوم عليه هذه الانتخابات، فقد تقدم نواب الاحزاب المعارضة داخل مجلس الشعب بالمقترحات لتعديل قانون انتخابات المجالس المحلية، بعد قرار مجلس الشعب بتأجيل الانتخابات لمدة عام، طالبت مشروعات القوانين بإلغاء القوائم الحزبية المطلقة والعودة الى النظام الفردي بعده نظاماً يضمن تمثيلا شعبيا حقيقيا للجماهير، [٨٦] وكان سبب مقاطعة الاحزاب هذه الانتخابات لان الحكومة اصرت على اقامتها بنظام القائمة المطلقة التي اعترضت عليها جميع الاحزاب، وسبب قيام الحزب الحاكم بتزويرها وتقديم الرشاوى السياسية وعلى وجه الخصوص في الريف. [٨٧]

وما زالت صفوف الحزب الوطني تشهد العديد من الصراعات والانقسامات بسبب الانتخابات المحلية، فقد قام الاعضاء المستبعدون بتوزيع المنشورات بكثافة مطالبين في الجماهير بمقاطعة الانتخابات، اذ قدم (٨٠) عضوا استقالتهم من الحزب الوطني احتجاجا على ظهور قائمتين معتمدتين في محافظة امبابة والدهقلية، احداهن تتبع المحافظين و الاخرى تتبع عضو مجلس الشعب. (٨٨)

قد تمت مضايقة حزب الامة من قبل محافظ القاهرة في هذه الانتخابات، وعندما تقدم احمد الصباحي بدعوى الى محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة، حكمت المحكمة بعدم قبول دعوى الصباحي وتم استبعاد مرشحي حزب الامة في القاهرة عن قسم السيدة زينب، بسبب تخلف مرشحي الحزب في تقديم اوراقهم في المواعيد المحددة، واغلق باب الترشيح، وكذلك ضمت قائمته اربعة مرشحين وعضوين احتياطيين ومن ثم تكون قائمته غير صالحة قانونيا ولا يجوز للحزب الذي تقدم بها اجتياز الانتخابات وتقرر استبعاد حزب الامة من باب الترشيح لدائرة السيدة زينب. (٨٩)

فيما اكد وحيد غازي رئيس صحيفة الاحرار، ان مقاطعة حزب الاحرار لانتخابات المجالس المحلية، كان موقفاً ايجابياً من الاحزاب المعارضة حتى يترك الحزب الوطني يفضح نفسه بنفسه، وقد ظهرت نتائج الانتخابات قبل بدايتها واستولى على المحليات بالتعيين او بتزكية الحزب الوطني، واضاف قائلا "ان الدور الاكبر في هذه المرحلة يقع على عاتق الصحف الحزبية بفضحها لفساد الانتخابات بالقوائم المطلقة وان مقاطعة المعارضة لها موقف ليس مظهريا فقط وانما لفضح واحراج الحزب الوطني الذي استولى على المحليات". (٩٠)

ويقول رأفت السعيد امين عام حزب التجمع، عندما اتخذ زعماء المعارضة قرارا بمقاطعة الانتخابات المحلية اكدوا انهم لن ينسحبوا من المعركة، وانما سيقومون بعمل ايجابي يستهدف ايقاظ الجماهير وتوعيتها بحقيقة ما يجري من تلاعب بالدستور وعبث بالتشريع. (٩١)

يقول نعمان جمعة امين لجنة التنسيق العليا للاحزاب وامين الاعلام بحزب الوفد، "في هذه المرحلة يجب تضافر الجهود، ويجب مقاطعة الانتخابات المحلية، وان المعركة ليس مع الحزب الوطني فهو لا يستحق المواجهة، واهم من هذه الاخطار والمشاكل التي تهدد الوطن، قضية الاصلاح السياسي وما يستلزمه من اصلاح دستوري وتشريعي وما يحتاجه من تغيير

للعقلية الفردية والشموليه، وتأتي بعد ذلك القضايا الاقتصادية و الاجتماعية، وتقدم الاحزاب بدراسة وجهات النظر لانتخابات المحلية". [٩٢]

قال نائب رئيس حزب الوفد ياسين سراج الدين، "ان الجماهير صارت مدركة تماما مضمون تعليمات الانتخابات التي تعرضها الحكومة بالقوائم المطلقة، وقال فؤاد سراج الدين زعيم الوفد، ان الحزب الوطني لم يرض ان تكون الانتخابات المحلية بالقائمة الفردية لانه كان يخشى ان تضيع منه مقاعد كثيرة كانت ستحصل عليها المعارضة لو دخلت الانتخابات، وان الوفد قد ناقش قرار مقاطعة الانتخابات قبل اعلانها، وكان القرار محل اقتناع اعضاء الحزب وبأنه هو الطريق الوحيد لتأكيد الممارسة الديمقراطية الحقيقية". [٩٣]

اما موقف حزب التجمع من انتخابات المجالس المحليات، فقد قال عبد الغفار شكر عضو الامانة العامة بحزب التجمع "كان قرار مقاطعة انتخابات المجالس المحلية، قرارا صعبا بالنسبة لاحزاب المعارضة، لان المجالس المحلية هي بطبيعتها اطار جماهيري تحقق من خلاله مصالح الناس اليومية، وبمقاطعة الحزب هذه الانتخابات يفقد منبرا مهماً، كان يستطيع من خلاله ان يناضل مع الناس من اجل تحسين احوالها، ولكن اجراءها بالقائمة المطلقة يعد تجريحاً للاحزاب"، لذلك فأنها قطعت الطريق على الاحزاب بهذا الاجراء غير الديمقراطي في المشاركة الحقيقية في الانتخابات المحلية، وان حزب التجمع محق في مقاطعة هذه الانتخابات، لأنها تحمي الممارسة الديمقراطية الحقيقية من الهبوط الى مسرحية هزلية.[٩٤]

شهد عام ١٩٨٩، انتخابات مجلس الشورى، وشهد تحركاً كبيراً للحزب الوطني في هذه الانتخابات في جميع المحافظات لشرح انجازات الحزب الوطني وعقد الحزب مؤتمرات ولقاءات في جميع المحافظات، ودرس مشاكل الجماهير وعمل على ايجاد حلول مناسبة لها، ووضع خطة يشترك فيها رئيس الوزراء ونواب الحزب وقيادات الحزب، من اجل الاصلاح وتقديم خدمات للشعب.[٩٥]

اجتمع رؤساء احزاب المعارضة في الحادي والثلاثين من كانون الثاني عام ١٩٨٩، بمقر حزب العمل، وقرروا عدم دخول انتخابات مجلس الشورى،[٩٦] بسبب عدم تنفيذ مطالبهم وهي الغاء قانون الطوارئ، واقائمة الانتخابات بنظام الفردي، واشراف القضاء على العملية الانتخابية، واقامة انتخابات نزيهة، ورفع يد وزارة الداخلية عن عملية العد و الفرز، وفرض

عقوبات صارمة على من يزور او يتلاعب او يتدخل في التأثير على الانتخابات،[٩٧] وبما ان الحكومة لم تستجب لهذه المطالب فقرر زعماء المعارضة عدم دخول الانتخابات. [٩٨]

اتهم ابراهيم شكري زعيم حزب العمل، الحكومة بتزوير الانتخابات واكد انها لم تحقق الخطة "خطة نجاح الانتخابات" وسط هذا المناخ الذي يصيب الجميع بالاحباط، ولابد من التعاون مع كل القوى الوطنية لتحقيق المزيد من التنمية. [٩٩]

اما حزب التجمع، فقد قاطع انتخابات مجلس الشورى التي جرت في الرابع من حزيران عام ١٩٨٩، بسبب عدم تقدم الحكومة بأية ضمانات لنزاهة الانتخابات واصرارها على التزوير. [١٠٠]

خاض الحزب الوطني الانتخابات وحيدا، وفاز جميع مرشحي الحزب،[١٠١] فالحزب الوطني على الرغم من حملته الانتخابية النشيطة وبذله الجهود في الفوز بها، الا انه بعد تحقيقه الفوز قد واجه مشكلة المنشقين من الحزب بسبب الدكتاتورية المتمثلة بقيادة الحزب وترشيحهم اشخاصاً جدداً لضخ دماء جديدة من اجل لفت انظار الجماهير بأن الحزب قادر على التغيير وتحسين الاوضاع،[١٠٢] فقد حاول هؤلاء المنشقون ترشيح انفسهم كمستقلين الذين بلغ عددهم نحو (١١٤) عضوا في (١٧) محافظة، الا انهم فوجئوا بقرار الفصل من الحزب، نتيجة لمواجهتهم لزملائهم من مرشحي الحزب، وعد الحزب في بيان له ان ترشيحهم يؤدي بالضرورة الى تفتيت الاصوات المنتمية للحزب وهو امر يضر بمصلحته وكذلك الانضباط الحزبي،[١٠٣] فقد حاولوا تشكيل حزب سري على الاقل لرد الاعتبار الا انهم فشلوا. [١٠٤]

كانت هنالك محاولات لتأسيس احزاب جديدة خلال هذه المدة، فقد بدأت فكرة تأسيس "حزب الخضر"، وحينما دعا عبد السلام داود "كاتب وصحفي" الى تأسيس حزب للخضر في مصر، وقد جاءت فكرة تأسيس الحزب،[١٠٥] بعد امتداد الاشعاع النووي الى اوربا، وكانت هناك شحنة من اللبن الملوث بالإشعاع مصدرة الى مصر، ولمواجهة هذا الخطر نصح المهتمون، بحماية البيئة في مصر بضرورة انشاء حزب سياسي لان المسؤولين في حماية البيئة قد فشلوا في تنبيه الحكومة و الرأي العام بخطورة الموضوع، لذا فقد غلب على اعضاء الحزب المؤسسين، صفة اساتذة الجامعات وعلماء و طلبة، [١٠٦] وفي عام ١٩٨٩، تقدم وكيل المؤسسين عبد الحميد نونو بطلب تأسيس الى لجنة شؤون الاحزاب، وكان عددهم (١١٨)

شخصا، منهم (٥٩) من العمال و الفلاحين، و (٥٩) من الفئات، الا ان لجنة شؤون الاحزاب اعترضت على قيام الحزب. [١٠٧]

اما الشيوعيون، فقد رشح الحزب الشيوعي المصري اربعة من قادته المعروفين لخوض انتخابات مجلس الامة المصري التي جرت في نيسان عام ١٩٨٧، وبما ان الحزب محظور، فقد سجل قادته على لوائح مستقلة وفقا لقانون الانتخابات، وقدم حزب التجمع كل الدعم لهؤلاء القادة المرشحين،[١٠٨] لكن حدث صراع داخل الحزب وصل الى ذروته وفشل هؤلاء القادة في الفوز بالانتخابات، فقد اصدرت مجموعة من الحزب بيانا في اب عام ١٩٨٨، اعلنت فيه عن قيام حزب الشعب الاشتراكي، وبرر البيان سبب تأخر هذا المسلك و التأخر في الاعلان عن الحزب الجديد بأنه من خلال التكتل "استقطبنا وجندنا العناصر الصالحة داخل الحزب الشيوعي المصري المؤمنة حقا بقيام حزب شيوعي حقيقي ومستقل، والتي لم تشوه فكريا وسلوكيا، كما حرصنا على تجنيد الدماء الجديدة من خارج صفوف الحزب الشيوعي المصري، وان كانت صيغة "المشروع" وظاهرة "الازدواجية"، قد مثلت عائقا وحدت كثيرا من قدرتنا وحرية حركتنا في التجنيد" . [١٠٩]

وواصل الحزب الشيوعي المصري نضاله ضد اتفاقية كامب ديفيد، وسعى الو وحدة القوى التقدمية في مواجهة تحالفات القوى الرجعية ، وطالب بإيقاف الحرب العراقية الايرانية.[١١٠]

اما الناصريون، فقد دعا حزب العمل، التيار الاسلامي الناصري بالانضمام الى حزب العمل ليكون لهم قرار جماعي مع حزب العمل في الاحتفال الحقيقي بكل الجوانب الايجابية لثورة تموز عام ١٩٥٢، الا ان الاخوان المسلمين حذروا ابراهيم شكري من انضمام الناصريين للحزب، وانهم يهددون بإنهاء التحالف مع حزب العمل في حال انضم الناصريون للحزب. [١١١]

اصدر الحزب الاشتراكي العربي الناصري تحت التأسيس بيانا ادان فيه لغة التخاطب بين الرؤساء العرب كما ادان الاعتداء على الشعب المصري من خلال التصريحات التي صدرت عن الرؤساء واعده الحزب تدخلا في شؤون مصر الداخلية، وطالب الحزب بإيقاف الحرب العراقية الايرانية المدمرة، وان صمود الشعب العراقي في هذه الحرب تعبير عن مطلب كل القوى القومية و التقدمية المحبة للسلام. [١١٢]

يظهر مما تقدم ان الحياة الحزبية في مصر ما زالت تعاني من القيود القانونية و التشريعية بسبب سيطرة الحزب الواحد على السلطة التنفيذية واستحواذه على الاغلبية في كل شيء، وان كل مطالب الاحزاب لم تستجب من قبل الحكومة، وهذا يدل على ضعف الاحزاب من الناحية السياسية و الجماهيرية، ويبدو ان الاحزاب لم تكن سوى صوت بلا فعل.

الاحالات

[١] *محمد حسني مبارك: ولد محمد حسني مبارك عام ١٩٢٨، في محافظة المنوفية، شمالي مصر، وبعد اكمال تعليمه الثانوي التحق بالكلية الحربية اذ تخرج منها برتبة ملازم في شباط عام ١٩٤٩، ثم انتسب بعد ذلك في كلية الطيران وبعد تخرجه في اذار عام ١٩٥٢، خدم كطيار مقاتل في العريش لمدة سنتين ثم نقل الى مركز العريش للطيران الحربي كمدرس، خلال خدمته في الكلية والتي بلغت سبعة سنوات، قام بدورة تدريبية في الاتحاد السوفيتي وبعد ان برز كطيار اوفد مرة ثانية في سنة ١٩٦١، الى الاتحاد السوفيتي للتدريب على قيادة قاذفات القنابل الثقيلة، وفي تشرين الثاني عام ١٩٦٧، وخلال مهمة له في بغداد، عين مديرا لكلية الطيران الحربي، وفي الثالث والعشرين من حزيران عام ١٩٦٩، ترقى الى لواء واعطي منصب رئيس اركان السلاح الجوي، وفي الخامس عشر من نيسان ١٩٧٥، اختاره السادات نائب رئيس الجمهورية. للمزيد ينظر الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، سير وتراجم، م_١/ ١٩٠٦

*الحزب الوطني الحاكم: أنشأ الرئيس محمد انور السادات الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٧٨، في محاولة لانتحال تاريخ الحزب القديم اقدم احزاب المصرية، وعلى الفور سارع كل اعضاء حزب مصر العربي الاشتراكي تقريبا بأتجاه الحزب الجديد، وقامت الاجهزة الامنية بتسليم الحزب الجديد وكل مؤسسات حزب مصر التي ورثها عن الاتحاد الاشتراكي. للمزيد ينظر عبد الغفار شكر واخرون، الاحزاب السياسية وازمة التعددية في مصر، جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٠ ، ص٦٤

(١) شريف طلعت السعيد، مسار التجربة التعددية في مصر ١٩٧٤_١٩٩٥، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ٢٠٠٤ ، ص٦٢

*حزب العمل: كان لحزب العمل جذوره التاريخية والتي تمتد الى حركة مصر الفتاة، والحزب الاشتراكي الذي كان له النشاط الاكبر قبل الثورة، ولذلك يستند هذا الحزب الى الجذور التاريخية لحركة مصر الفتاة، اذ كان المناخ السياسي ابان ظهور حزب العمل على الساحة السياسية مرتبط بوجود اشتباكات بين الرئيس السادات و كل من حزبي التجمع ومن بعده حزب الوفد مما ادى الى تجميد نشاطهما، اما بالنسبة لحزب التجمع، فقد نشأ الخلاف نتيجة لمواقف الحزب من السياسية التي اتبعها السادات في ادارة شؤون الحكم. للمزيد ينظر محمد رجب، الاحزاب السياسية المصرية دراسة لبرامجها ودورها في التنمية والبيئة، دار الحرية، القاهرة، ٢٠٠٠ ، ص١٢٠

*اتفاقية كامب ديفيد: وقع الرئيس المصري انور السادات ورئيس الوزراء (الاسرائيلي) مناحيم بيغن في السابع عشر من ايلول عام ١٩٧٨، اتفاقية كامب ديفيد بعد جولات من المفاوضات بين الطرفين، تم الاتفاق عليها في البيت الابيض في الولايات المتحدة الامريكية، تعد اتفاقية سلام بين الطرفين، وانهاء حالة الحرب واستعادة سيناء المحتلة. للمزيد ينظر رباب يحي عبد المحسن، كامب ديفيد خروج مصر الى التيه، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٥،ص١١

*حزب الاحرار: ان بداية ظهور حزب الاحرار الاشتراكي يعود الى الثاني والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٧٥، عندما قامت مجموعة يتزعمها مصطفى كامل مراد، بفكرة انشاء منبر يدافع عن القطع الخاص، وضم هذا المنبر قطاعات مختلفة من التيار الليبرالي، سيما من الطبقة البرجوازية الكبيرة، ثم تحول كواحد من المنابر الثلاثة في شهر اذار عام ١٩٧٦، التي قامت كأجنحة للاتحاد الاشتراكي. للمزيد ينظر محمد رجب ، المصدر نفسه، ص١٣٨

حزب الوفد الجديد: يعد حزب الوفد الجديد امتدادا لحزب الوفد القديم، الذي تمتع بأغلبية شعبية و برلمانية في حكومات ما قبل تموز عام ١٩٥٢،[١] وهو الحزب الذي يستند الى تاريخ عريق بعده حزب الاغلبية خلال الفترة ١٩٢٣ _١٩٥٢،[١] وبعد عودة الحياة الديمقراطية وعودة الاحزاب السياسية بناءً على قرار من الرئيس محمد انور السادات، بدأ التفكير بالنسبة للوفد ان يعود ثاني الى الحياة السياسية بعد غياب طويل في اعقاب ثورة الثالث والعشرين من تموز ١٩٥٢. للمزيد ينظر مقابلة شخصية مع فؤاد بدراوي، السكرتير العام لحزب الوفد، الساعة الثانية و النصف ، ٢٠١٩/١٢/٢٩

*حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي: بعد العودة الى تأسيس المنابر من قبل السلطة، شرع الاتحاد الاشتراكي عام ١٩٧٥، الى تأسيس الاحزاب، اذ اجتمعت القيادات و الشخصيات التاريخية اليسارية الى الشروع بأشاء الحزب اليساري المصري، وتكونت هذه القيادات من ست شخصيات وهم " خالد محي الدين _ لطفي الخولي _ اسماعيل صبري عبدالله _ فؤاد مرسي _ حسين فهمي _ رفعت السعيد "، وان الفكر اليساري الماركسي هو نقطة التقاء الافكار وتوجهات المجموعة، كما ان المجموعة كانت تجتمع سابقا لمناقشة الاوضاع السياسية بشكل غير منظم. للمزيد ينظر حسين عبدالرزاق ، الاحزاب والطريق الى الديمقراطية حزب التجمع نموذجا ، الهيئة المصرية العامة للمكاتب ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص٣٧

الاخوان المسلمين: جماعة دينية تبغي الاصلاح الديني و تنادي بحكم القران، و تطبيق الشريعة الاسلامية، اسسها حسن البنا عام ١٩٢٨، واستطاع خلال مدة قصيرة من اقامة تنظيم قوي في المحافظات المصرية، وبعد اتساع جماهيرية التنظيم خلال عامي ١٩٣٢_١٩٣٩. للمزيد ينظر ورقاء محمد رحيم، دور المعارضة السياسية في النظام المصري ١٩٨١_٢٠٠٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨ ، ص٥٢

*الناصريون: الجماعة الناصرية من ابرز القوى السياسية المحجوبة عن الشرعية ، لما تعلنه من تمثيلها لمبادئ ثورة تموز عام ١٩٥٢، ويعد جيل السبعينيات من ابرز اجيال الناصرية فهي حركة شابة في قوامها التنظيمي و الحركي. للمزيد ينظر التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتجية بالاهرام ، ص٤٠٣_٤٠٤

*الشيوعيون: تعد الحركة الشيوعية احدى القوى السياسية المتواجدة على ساحة العمل السري، المعارضة للنظام و التي طالبت بحقها المشروع في الاعتراف القانوني بها، و ذلك لان الدستور المصري يمنع قيام حزب سياسي على اساس طبقي، وعانت الحركة الشيوعية من الانقسام و التشرذم التنظيمي والصراع العقائدي والانقسام يرجع الى الخلاف الفكري في الحركة الشيوعية بين تيار يطالب نضال الطبقة العاملة في مصر و بين تيار يرى نضال الطبقة العاملة يجب ان يكون مهام لثورة الوطنية عبر تحالف وطني. للمزيد ينظر ورقاء محمد رحيم ، المصدر السابق، ص٦٩

(٢) علي الدين هلال واخرون، مصر وتحديات التسعينيات، مركز البحوث و الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص٢٦٨

(٣) علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين ارث الماضي و افاق المستقبل ١٩٨١_٢٠١٠، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٠ ص٣٧٢

(٤) الشعب (صحيفة مصرية) العدد ٣٧٣، ٢٧/ كانون الثاني / ١٩٨٧

*ابراهيم شكري: سياسي ووزير سابق و رئيس و مؤسس حزب العمل الاشتراكي ، مواليد ١٩١٦/٢/٢٩ ، حصل على بكالوريوس الزراعة من جامعة الملك فؤاد الاول عام ١٩٣٩، عمل مهندسا زراعيا ثم اتجه للعمل السياسي، كان عضوا بمجلس النواب عام ١٩٥٠، و عضوا بمجلس الامة في المدة من عام ١٩٦٣ _١٩٦٨، ثم محافظا لمنطقة الوادي الجديد ١٩٧٤_ ١٩٧٨، ثم نائبا لرئيس حزب مصر العربي الاشتراكي، وترأس حزب العمل الاشتراكي، وكان رئيس صحيفة الشعب، وحصل على وسام الشرف من الدرجة الاولى لدورة في معركة ١٩٧٣، ووسام الجمهورية من الدرجة الاولى لدوره كمحافظ للوادي الجديد ووسام الجمهورية لكونه اول من قدم قانون الاصلاح الزراعي، للمزيد ينظر الى لمعي المطيعي، موسوعة هذا الرجل من مصر، ج٢ ، ط٢، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص١٨

*قانون الطوارئ: *قانون الطوارئ: هي حالة استثنائية مؤقتة تتسلم فيها القوات العسكرية ادارة شؤون البلاد عندما تطلب منها السلطات التشريعية، ويكون ذلك عندما تعجز الاخيرة القيام بمهامها الدستورية، كحفظ النظام العام، وسلامة الاراضي الوطنية او قمع ثورة او تمرد داخلي. للمزيد ينظر عبد الوهاب الكيالي موسوعة السياسة،ج٢، عمان، ١٩٩٥، ص١٥٤_١٥٥

(٥) الوفد (صحيفة مصرية) العدد ٣٨٤، ٣٠/ ايار/ ١٩٨٨

(٦) عصام العريان، المصدر السابق، ص١٥٠

(٧) احمد ماجد عبد الرزاق، المصدر السابق، ص١٩

*حامد ابو النصر: هو محمد حامد ابو النصر ولد في الخامس والعشرين من اذار عام ١٩١٣، في منفلوط التابعة لمحافظة اسيوط في مصر، هو المرشد الرابع للاخوان (١٩٨٦_ ١٩٩٦)، وتنتمي اسرته الى رواد الحركة الادبية في مصر، واحد من علماء الازهر الشريف المعدودين في عصره، حصل على شهادة الثانوية، ثم تفرغ لرعاية املاك الاسرة التي كانت واسعة، وكان اول من انضم الى صفوف الاخوان في صعيد مصر، تعرض ابو النصر الى الاعتقال والسجن وحكم عليه في احداث عام ١٩٥٤، بالاشغال الشاقة المؤبدة لمدة (٢٥) عاما، للمزيد ينظر، محمد صادق اسماعيل، الحركات الاسلامية في العالم العربي الاخوان المسلمون، الشيعة، الحركات الجهادية نموذجا، دار المنهل ، ٢٠١٤، ص٨٩

(٨) مايو (صحيفة مصرية) العدد ٧٣٢، ٢/ اب/ ١٩٨٧

(٩) علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وافاق المستقبل، ص٣٧٣

(١٠) جمال عبد السميع، الكتاب الاسود لاحزاب مصر،ج١،دن، ١٩٨٩ ، ص٤٠

(١١) احمد السعيد محمد بلح ، تغيير بناء القوة في الحزب السياسي وعلاقته بالتوجهات الايديولوجية دراسة حالة لحزب العمل الاشتراكي المصري، اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الاداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢ ، ص١٨٠

(١٢) يسرى احمد زكريا باوي، حزب مصر الفتاة الجديد، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧، صص٢٣

(١٣) عمرو هاشم ربيع واخرون، الاحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٢٥

(١٤) سمير سرحان، موسوعة مصر الحديثة، ج١، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٦، ص١٠٨

(١٥) يسرى احمد زكريا باوي، المصدر السابق، ص٣٤

(١٦) عمرو هاشم ربيع واخرون، الاحزاب الصغيرة، ص١٢٦

(١٧) يسرى احمد زكريا باوي، المصدر السابق، ص٢٣

(١٨) علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وافاق المستقبل، ص٣٧٢

(١٩) مي عبدالفتاح عبدالعزيز داود، المصدر السابق، ص٥

(٢٠) الشعب(صحيفة مصرية)، العدد ٤٨٦، ٢١/ اذار/١٩٨٩

(٢١) احمد السعيد محمد بلح، المصدر السابق، ص١٨١

(٢٢) الشعب(صحيفة مصرية)، العدد ٤٨٦، ٢١/اذار/١٩٨٩

(٢٣) احمد السعيد محمد بلح، المصدر السابق، ص١٨٤

(٢٤) الشعب(صحيفة مصرية)، العدد ٤٨٦، ٢١/اذار/١٩٨٩

(٢٥) الشعب(صحيفة مصرية) العدد ٥٤٣، ١٩/كانون الاول/١٩٨٩

(٢٦) مايو (صحيفة مصرية) العدد ٨٢٢، ٢٤/ نيسان/ ١٩٨٩

([27]) foreign and commonwealth, fco 93\4861\9, Egypt electlons, londn, februry 17 ,1987

([٢٨]) الشعب (صحيفة مصرية) العدد ٤٥١، ١٩/ تموز / ١٩٨٨

([٢٩]) الشعب(صحيفة مصرية) العدد ٤٨٦، ٢١/اذار/ ١٩٨٩؛ موسوعة مصر الحديثة، المصدر السابق، ١٠٤

([٣٠]) نورا عبدالله حسن ، المصدر السابق، ص١٨٣

([٣١]) عمرو هاشم، القضايا الخارجية في عهد مبارك، ص٢٦٢

([٣٢]) الشعب (صحيفة مصرية) العدد ٤٨٠، ٧/ شباط/ ١٩٨٩

*الحرب العراقية_الايرانية: اندلعت الحرب بين الجارتين العراق وايران، بسبب قيام الاخيرة بغزو الفاو جنوب البصرة في ٢٢ ايلول عام ١٩٨٠، واستمرت الحرب لثماني سنوات، وتعد هذه الحرب من اطول الحروب في تاريخ العالم الثالث الحديث، و اول مرة تستخدم فيها صواريخ ارض ارض، انتهت الحرب بطلب من الرئيس الايراني. للمزيد ينظر، عبدالحليم ابو غزالة، الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠_١٩٨٨، دط، ١٩٩٤، ص٥

([٣٣]) عمرو هاشم، القضايا الخارجية في عهد مبارك، ص٢٦٢

([٣٤]) الشعب (صحيفة مصرية) العدد،٣٦١، ٣/ تشرين الاول/ ١٩٨٧

([35]) foreign and commonwealth, fco 93\4861\34, Egypt in trnal, fundmental is dtsturdanes, London, mayo 14 ,1987

([٣٦]) مي عبد الفتاح عبد العزيز داود، المصدر السابق، ص٥

([٣٧]) محمد الطويل، الاخوان في البرلمان، ص١٧٤_١٧٥

([38]) foreign and commonwealth, fco 93\4861\31, egypt in ternal peoples assembly, London,

mayo 1 ,1987

*حسن ابو باشا: ولد في الثاني من كانون الاول عام ١٩٢٢، ضابط تخرج في كلية الشرطة عام ١٩٤٥، وشغل منصب وزير الداخلية في المدة ١٩٨٢ الى١٩٨٤، ثم عين وزيرا للحكم المحلي في نفس العام وقبلها تقلد العديد من المناصب في قطاع الامن، وله بصمات واضحة في محاربة الارهاب والحد من عمليات القتل المستمرة التي تبناها الارهابيون، توفي في الثامن عشر من ايلول عام ٢٠٠٥. للمزيد ينظر حسن ابو باشا، مذكرات حسن ابو باشا في الامن والسياسة، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٠، ص٥_١٢

([39]) foreign and commonwealth, fco 93\4861\32, egypt in teralihe musllm brotherhood and the coverment, London , mayo 11 ,1987

([٤٠]) علي الدين هلال واخرون، مصر وتحديات التسعينيات، ص١٣٠

([41]) foreign and commonwealth, fco 93\4861\33, Egypt in teral, london, mayo 13 ,1987

([٤٢]) شريف طلعت السعيد، المصدر السابق، ص٦٣

([٤٣]) محمد الطويل، الاخوان في البرلمان، ص١٧٧_١٧٨

([٤٤]) شريف طلعت السعيد، المصدر السابق، ص٦٣

([٤٥]) محمد الطويل، الاخوان في البرلمان، ص٥٦_٥٨

([٤٦]) علي الدين هلال واخرون، مصر وتحديات التسعينيات، ص١٢٩

([٤٧]) شريف طلعت السعيد، المصدر السابق، ص٦٥_٦٦

([٤٨]) الاهالي(صحيفة مصرية) العدد ٢٥١، ٢٩/ حزيران/ ١٩٨٧

([٤٩]) شريف طلعت السعيد، المصدر السابق، ص٦٦

([٥٠]) الاهالي(صحيفة مصرية) العدد ٢٥١، ٢٩/ حزيران/ ١٩٨٧

([51]) foreign and commonwealth, fco 93\4861\32, Egypt in teralithemusllm brotherhood and the covernment, London , mayo 11 ,1987

*مصطفى كامل مراد: ولد عام ١٩٢٧،بحي السيدة زينب التحق بالكلية الحربية و تخرج منها عام ١٩٤٨،و اشترك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨،كضابط مدفعية ،و انضم الى تنظيم الضباط الاحرار عام ١٩٤٩،و اشترك في ثورة الثالث والعشرين من تموز عام ١٩٥٢،عين مديرا لمكتب وزير التربية و التعليم عام ١٩٥٤،استقال من القوات المسلحة عام ١٩٥٦،بدأ حياته النيابية عضو بمجلس الشعب عام ١٩٦٩،حصل على دبلوم العلوم السياسية عام ١٩٧٥،انشأ حزب الاحرار الذي بدأ كمبر عام ١٩٧٦،واصدر صحيفة باسم الاحرار عام ١٩٧٧،شغل منصب عضو لجنة الشؤون المالية و الاقتصادية بين عامي ١٩٨٠_١٩٨٥،و توفي عام ١٩٩٨، للمزيد ينظر علي عواد حسين السبهاني ، التعددية الحزبية في مصر ١٩٧٠_١٩٧٨،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ،جامعة تكريت،٢٠١٠،ص١٠٥

([٥٢]) وحيد عبد المجيد، الاحزاب المصرية من الداخل، ص١٧١

([٥٣]) الاحرار (صحيفة مصرية) العدد ٤٩٣، ١١/ ايار/ ١٩٨٧

([54]) foreign and commonwealth, fco 93\4861\32, Egypt in teralithemusllm brotherhood and the covernment, London , 11 mayo 1987

([٥٥]) الاحرار (صحيفة مصرية) العدد ٤٩٥، ٢٥/ ايار/ ١٩٨٧

([٥٦]) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، المصدر السابق، ص٣٤٢

([٥٧]) الاحرار (صحيفة مصرية) العدد ٥٠٥، ٣/ اب/ ١٩٨٧

*التحالف الاسلامي: هو تحالف حصل بين حزب العمل وحزب الاحرار وجماعة الاخوان المسلمين لخوض انتخابات مجلس الشعب في ٦ نيسان عام ١٩٨٧. للمزيد ينظر احمد السعيد محمد بلح، المصدر السابق، ص١٦٨

([٥٨]) اشرف محمد ياسين، المصدر السابق، ص١٧٩

([٥٩]) الوفد (صحيفة مصرية) العدد ٢٧٤، ٢/ حزيران/ ١٩٨٧

*فؤاد سراج الدين: من مواليد ٢ تشرين الثاني عام ١٩١٠، انضم الى الهيئة الوفدية عام ١٩٣٥، و الهيئة البرلمانية عام ١٩٣٦،ووزير للزراعة في الحادي والثلاثين من اذار عام ١٩٤٢، ووزير داخلية في حزيران عام ١٩٤٢ ثم اضيف اليه وزارة الشؤون الاجتماعية في تشرين الثاني عام ١٩٤٢، و كان عضوا في الوفد المصري عام ١٩٤٦، ثم سكرتيرا للوفد عام ١٩٤٦، ووزير المواصلات في حزيران عام ١٩٤٩، ووزيرا للداخلية عام ١٩٥٠ ، وخلال عامي ١٩٥٠_١٩٥١، قام بالاضافة الى وزارتي الداخلية و المالية بأعمال وزارة الصحة و المعارف و العدل بالنيابة عن وزرائها اثناء غيابهم خارج القطر في مهام رسمية ، اعتقل في اذار عام ١٩٥٢، و افرج عنه في نفس العام ، في كانون الثاني عام ١٩٥٤ ، حوكم امام محكمة القورة و حكم عليه بالسجن ١٥ عاما و افرج عنه في عام ١٩٥٦، اعتقل في عامي ١٩٦١ و ١٩٦٥ للمزيد ينظر جمال بدوي ، لمعي المطيعي ، المصدر السابق ، ص٧٠٩_ ٧١٠

([٦٠]) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، المصدر السابق، ص٣٣٩

([٦١]) الوفد (صحيفة مصرية) العدد ١٠٢، ٥/ تموز / ١٩٨٧

([٦٢]) الوفد (صحيفة مصرية) العدد ١١١، ١٥/ تموز/ ١٩٨٧

([٦٣]) الوفد (صحيفة مصرية) العدد ٣٨٢، ٢٠/ تشرين الثاني/ ١٩٨٨

([٦٤]) مايو (صحيفة مصرية) العدد ٧٣٢، ٣/ اب/ ١٩٨٧

*منظمة التحرير الفلسطينية: وهو كيان فلسطيني انشأ بعد انعقاد مؤتمر القمة العربية الاول في القاهرة في الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٩٦٤، يعبر الكيان عن مطالبة فلسطين بحقوقه وتحرير وطنه وتقرير مصيره، عقدت المنظمة اجتماعها الاول في الثاني من ايلول عام ١٩٦٤، واتخذت قرارات تؤكد الجانب العسكري وتلح على استقلال العمل الفلسطيني، للمزيد ينظر عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٥، ص ٣٤٤_٣٤٥

([٦٥]) الوفد (صحيفة مصرية) العدد٣٤٢، ٣٠ / ايار/ ١٩٨٨

([٦٦]) عمرو هاشم، القضايا الخارجية في عهد مبارك، ص٤٢٤

([٦٧]) علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وافاق المستقبل، ص٣٥٩

([٦٨]) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، المصدر السابق، ص٣٤٢

([٦٩]) الاهالي (صحيفة مصرية) العدد ٢٩٦، ١٠/ حزيران/ ١٩٨٧

([٧٠]) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، المصدر السابق، ص٣٤٢

([٧١]) عمرو هاشم، القضايا الخارجية في عهد مبارك، ص٢٢٧

([٧٢]) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، المصدر السابق، ص٣٤٢

*خالد محي الدين: سياسي مصري من الضباط الاحرار من حافظة القليوبية بالقاهرة ،ولد في بحي السيدة زينب في السابع عشر من اب عام ١٩٢٢،تخرج من الكلية الحربية في عام ١٩٤٠،انضم الى منظمة (اسكرا) الماركسية عام ١٩٤٧، شارك في حرب فلسطين في عام ١٩٤٨، ،كان من مؤسسي حركة الضباط الاحرار في نهاية عام ١٩٤٩، و تخرج من كلية التجارة في عام ١٩٥١، تحالف مع محمد نجيب لعودة الحياة الحزبية في اذار عام ١٩٥٤،اعتزل العمل السياسي و سافر الى اوربا في السابع نيسان عام ١٩٥٤،ثم عاد الى مصر ليرأس صحيفة المساء اليسارية عام ١٩٥٦، و استقال عام ١٩٥٩،لاعتراضه على السياسة المصرية وقتها انتخب عضو بمجلس الامة عام ١٩٥٧،و اختير عضو بالامانة العامة للاتحاد الاشتراكي عام ١٩٦٤،و اسس مجلس ادارة مؤسسة اخبار اليوم في عام ١٩٦٥،للمزيد ينظر، عبدالوهاب الكيالي ،موسوعة السياسة ،ج٢،دت،ص٦٠٤_٦٠٥

([٧٣]) الاهالي (صحيفة مصرية) العدد ٢٦١، ١٤/ ايلول/ ١٩٨٧

([٧٤]) الاهالي (صحيفة مصرية) العدد ٤٠٠، ٧/ حزيران/ ١٩٨٩

حزب الامة: تعود البدايات الاولى لتأسيس الحزب عام ١٩٧٩، ففي هذا العام اتفق احمد عوض الله ((الشهير أحمد الصباحي)) مع علي الدين صالح للعمل على تأسيس حزب، وذلك خلال لقائهما في عيادة الدكتور حلمي عبد الشافي ببولاق، وكان احمد الصباحي وعلي الدين عضوين في حزب العمل الاشتراكي، الاول كان يشغل منصب امين لجنة السيدة زينب، والثاني كان احد تلاميذ احمد حسين مؤسس حركة مصر الفتاة. للمزيد ينظر علاء جمعة، حزب الامة، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٦

([٧٥]) مايو (صحيفة مصرية) العدد ٧٣٢، ٣/ اب/ ١٩٨٧

([٧٦]) مايو (صحيفة مصرية) العدد ٧٣٣، ١٠/ اب/ ١٩٨٧

([٧٧]) سمير سرحان، المصدر السابق، ص١٠٧

([٧٨]) ورقاء محمد رحيم، المصدر السابق، ص١٣٣_١٣٤

([٧٩]) مايو (صحيفة مصرية) العدد ٧٣٦، ٣١/ اب/ ١٩٨٧

([80]) foreign and commonwealth, fco 93\4861\46, Egypt in teral, london, november 5 ,1987

([٨١]) علي الدين هلال واخرون، مصر وتحديات التسعينيات، ص١٢٦

([٨٢]) سالي محمود المرسي النادي عاشور، الحزب الوطني الديمقراطي والنظام السياسي في مصر ٢٠٠٢_٢٠٠٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧ ، ص٥١

([٨٣]) الوفد (صحيفة مصرية) العدد ٢٧٣، ١/ حزيران/ ١٩٨٧
([٨٤]) الشعب (صحيفة مصري) العدد ٤٥١، ١٩/ تموز/ ١٩٨٨
([٨٥]) الوفد (صحيفة مصرية) العدد ٥١٦، ٣١/ تشرين الثاني/ ١٩٨٧
([٨٦]) الاحرار (صحيفة مصرية) العدد ٥٠٥، ٣/ اب/ ١٩٨٧
([٨٧]) الوفد (صحيفة مصرية) العدد ٥١٦، ٣١/ تشرين الثاني/ ١٩٨٧
([٨٨]) الشعب (صحيفة مصرية) العدد ٤٦٤، ٢٥/ تشرين الاول/ ١٩٨٨
([٨٩]) المسير(صحيفة مصرية) العدد ١٧٥، ١٢/ كانون الاول/ ١٩٨٩
([٩٠]) الاهالي (صحيفة مصرية) العدد٢٥١، ٢٩/ حزيران/ ١٩٨٧
([٩١]) الاهالي(صحيفة مصرية) العدد ٢٥٢/ ٣٠/ حزيران/ ١٩٨٧
([٩٢]) الاهالي (صحيفة مصرية) العدد ٢٥١، ٢٩/ حزيران/ ١٩٨٧
([٩٣]) الوفد (صحيفة مصرية) العدد ٥١٦، ٣١/ تشرين الثاني / ١٩٨٨
([٩٤]) الوفد، (صحيفة مصرية) العدد ٥٢٠، ٥/ كانون الاول/ ١٩٨٨
([٩٥]) مايو (صحيفة مصري) العدد ٨٢٥، ١٥ / ايار/ ١٩٨٩
([٩٦]) الشعب (صحيفة مصرية) العدد ٤٨٠، ٧/ شباط / ١٩٨٩
([٩٧]) الشعب (صحيفة مصرية) العدد٤٧٦، ٢١/ كانون الثاني/ ١٩٨٩
([٩٨]) الشعب(صحيفة مصرية) العدد ٤٨٠، ٧/ شباط/ ١٩٨٩
([٩٩]) الشعب (صحيفة مصرية) العدد ٤٩٩، ٢٠/ حزيران/ ١٩٨٩
([١٠٠]) الاهالي(صحيفة مصرية) العدد ٤٠٠، ٧/ حزيران/ ١٩٨٩
([١٠١]) مايو (صحيفة مصرية) العدد ٣٨٠، ١٩/ حزيران/ ١٩٨٩
([102]) foreign and commonwealth, fco 93\4861\33, Egypt in teral, london, mayo 13 ,1987
([١٠٣]) حازم عمر احمد عمر، مفهوم الانشقاقات الحزبية مع دراسة حالة نماذج من الاحزاب المصرية ١٩٧٧_٢٠١٠، راسة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦، ص١٠٧
([104]) foreign and commonwealth, fco 93\4861\33, Egypt in teral, london, mayo 13 ,1987)
([١٠٥]) احمد مينسي، حزب الخضر، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٣١
([١٠٦]) علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وافاق المستقبل، ص٣٨٦
([١٠٧]) احمد مينسي، المصدر السابق، ص٣٢
([١٠٨]) نذير جزماتي، تاريخ الاحزاب الشيوعية العربية رؤية معاصرة، دار نينوى، دمشق، ٢٠١٥ ، ص٢٦٨

([١٠٩]) عبد الغفار شكر واخرون، المصدر السابق، ص١٢١_١٢٢

([١١٠]) نذير جزماتي، المصدر السابق، ص٢٦٨

([١١١]) الشعب(صحيفة مصرية) العدد ٤٥٢، ٢٦/ تموز/ ١٩٨٨

([١١٢]) الاهالي (صحيفة مصرية) العدد ٢٦١، ١٤/ ايلول/ ١٩٨٧